٢٠١٩

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الأول ٢٠١٩م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية

إدارة الأبحاث الاقتصادية

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	٣
أولًا : السياسة النقدية	٤
١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني	٤
١-٢ أسعار الفائدة	٤
ثانيًا : التطورات النقدية	٤
٢-١ عرض النقود	٤
٢-٢ القاعدة النقدية	٥
ثالثًا : تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي	٥
٣-١ الأصول الاحتياطية	٦
رابعًا : تطورات النشاط المصرفي	٧
٤-١ الودائع المصرفية	٧
٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية	٧
٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية	٧
٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام	٨
٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية	١٠
٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي	١٠
خامسًا : القطاع الخارجي	١١
سادسًا : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي	١٢
سابعًا : تطورات سوق الأسهم المحلية	١٣
ثامنًا : صناديق الاستثمار	١٣
تاسعًا : مؤسسات الإقراض المتخصصة	١٤
عاشرًا : التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول ٢٠١٩م	١٥
الحادي عشر : أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول ٢٠١٩م	١٦

الملخص التنفيذي

قررت مؤسسة النقد خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م الابقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٢,٥٠ في المئة، وكذلك قررت الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند ٣,٠٠ في المئة. وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة. كما استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م. وارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الأول من عام ٢٠١٩م ليصل إلى ٢,٩٣ في المئة.

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ١,٥١ في المئة، وارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة بلغت نحو ٢,٨ في المئة. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال نهاية الربع الاول من عام ٢٠١٩م ارتفاعا نسبته ٠,٦ في المئة لتبلغ ١٨٦٤,٢ مليار ريال، وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الاول من عام ٢٠١٩م ارتفاعا نسبته ٠,٥٩ في المئة (١١ مليار ريال) ليبلغ ١٨٧٣,٣ مليار ريال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الاول من عام ٢٠١٩م انخفاضا نسبته ٢ في المئة ليبلغ نحو ١٦٢٨,٧ مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الاول من عام ٢٠١٩م حوالي ٢٣٦٤,٢ مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا طفيفا بنسبة ٠,٠٤ في المئة.

وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة بلغت نحو ٢,٧ في المئة لتبلغ ١٨٣٥,٣ مليار ريال، وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨م مقداره ٦٩,٥ مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره ٢٥,٠ مليار ريال في الربع الرابع من عام ٢٠١٧م.

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٥,١ في المئة (٦ مليار ريال) لتبلغ ١٢٤٤٧,٢ مليار ريال، بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م ما يقارب ٥٣٢,٩ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٣,٥ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٢,٧ في المئة ليبلغ ٨٨١٩ نقطة.

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٧,١ في المئة (٧,٩ مليار ريال) ليبلغ ١١٩,٨ مليار ريال. وارتفع إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢٩,١ في المئة (١,٤ مليار ريال)، وإجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٨م بنسبة ١٢,٨ في المئة (٠,٧ مليار ريال) وذلك حسب أحدث البيانات المتوفرة.

أولًا: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي.

١-١ معدل العائد والاحتياطي القانوني

قررت المؤسسة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٢,٥٠ في المئة، وكذلك قررت الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند ٣ في المئة.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو ٣٣,٧ مليون ريال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م مقابل ٣٠٤,٦ مليون ريال في الربع الرابع من عام ٢٠١٨م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ٦٣,٦ مليار ريال للربع الأول من عام ٢٠١٩م مقارنة بنحو ٥٦,٥ مليار ريال في الربع الرابع من عام ٢٠١٨م.

وقد ظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة.

١-٢ أسعار الفائدة

لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار ٣,٠ مليار ريال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م. وقد ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الأول من عام ٢٠١٩م ليصل إلى ٢,٩٣ في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الأول لعام ٢٠١٩م نحو ٢٤ نقطة أساس لصالح الريال مقارنة بحوالي ١٨ نقاط أساس في الربع الرابع لعام ٢٠١٨م. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريال.

وفيما يخص عمليات مقايضة النقد الأجنبي (Foreign Exchange)، لم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مقايضة مع البنوك المحلية في الربع الأول من عام ٢٠١٩م.

ثانيًا: التطورات النقدية

٢-١ عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ١,٥ في المئة (٢٧,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨١٣,٤ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ١,٤ في المئة (٢٥,٧ مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٨ في المئة (٣١,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ١).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة طفيفة بلغت نحو ٠,٠١ في المئة (٠,٢ مليون ريال) ليبلغ حوالي ١٢١٨,١ مليار ريال مشكلةً ما نسبته ٦٧,٢ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣)، وسجل عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) ارتفاعًا نسبته ١,٤ في المئة (١٦,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٢ في المئة (٢٦,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٠,٨ في المئة (١٣,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٤٣,٦ مليار ريال مشكلةً ما نسبته ٩٠,٦ في المئة من

إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع ربعي نسبته ١,٨ في المئة (٢٩,٤ مليار ريال) في الربع السابق، فيما سجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٣ في المئة (٢١,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٢-٢ القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢,٨ في المئة (٨,٧ مليار ريال) لتبلغ ٣٢٠,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع طفيف نسبته ٠,٠٤ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٧ في المئة (٨,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى المؤسسة في الربع الأول من عام ٢٠١٩م ارتفعت بنسبة ٥,٠ في المئة (٥,٠ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٥,٨ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (٠,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٦,٤ في المئة (٦,٤ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل النقد في الصندوق انخفاضًا نسبته ٢,٩ في المئة (٠,٩ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٩,٨ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٥,٣ في المئة (١,٧ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٥,٨ في المئة (١,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في حين ارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة ٢,٥ في المئة (٤,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٨٤,٧ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٠,٦ في المئة (١,١ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٢ في المئة (٣,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثًا: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الموجودات الأجنبية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٠,٦ في المئة (١١,٢ مليار ريال) ليبلغ ١٨٦٤,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٩ في المئة (٥٣,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٣ في المئة (٢٤,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما سجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٠,٧ في المئة (١٢,٩ مليار ريال) ليبلغ ١٨٤٨,٧ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٢,١ في المئة (٣٨,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٥ في المئة (٢٧,٧ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٢).

رسم بياني رقم ١ : عرض النقود

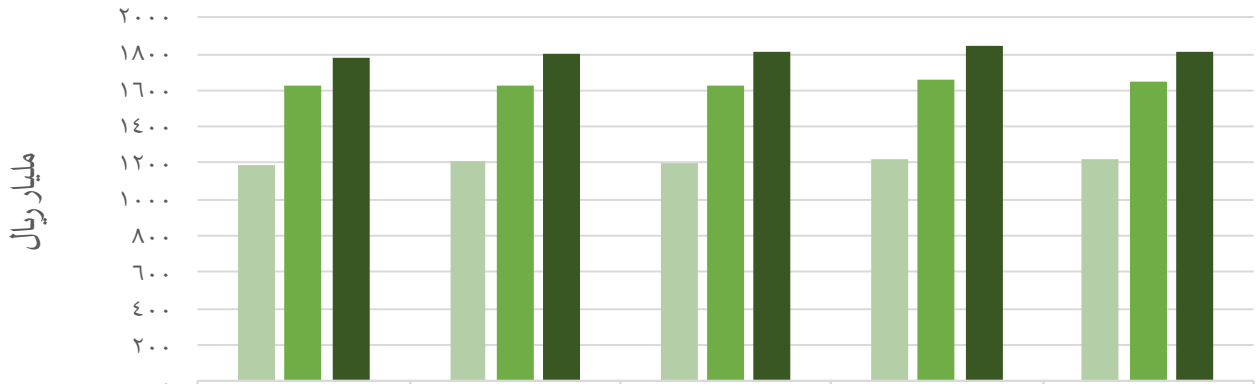

	مارس - ١٨	يونيو - ١٨	سبتمبر - ١٨	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩
عرض النقود ن١	١١٩١,٩	١٢٠٩,٣	١٢٠١,٣	١٢١٧,٩	١٢١٨,١
عرض النقود ن٢	١٦٢٢,٠	١٦٢٩,٧	١٦٢٧,٦	١٦٥٧,٠	١٦٤٣,٦
عرض النقود ن٣	١٧٨١,٦	١٨٠٤,٢	١٨١٥,٥	١٨٤١,٢	١٨١٣,٤

وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٩,٧ في المئة (١,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٥,٥ مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته ٤,١ في المئة (٠,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما سجل انخفاضًا سنويًا نسبته ١٦,٢ في المئة (٣,٠ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

٣-١ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ٠,٦ في المئة (١١,١ مليار ريال) ليبلغ ١٨٧٣,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,١ في المئة (٣٩,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما سجّل ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٢ في المئة (٢٣,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٣). وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م مقارنةً بالربع السابق، فقد ارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ٢٢,٥ في المئة (١,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ٧,٦ مليار ريال، وارتفعت الاستثمارات في

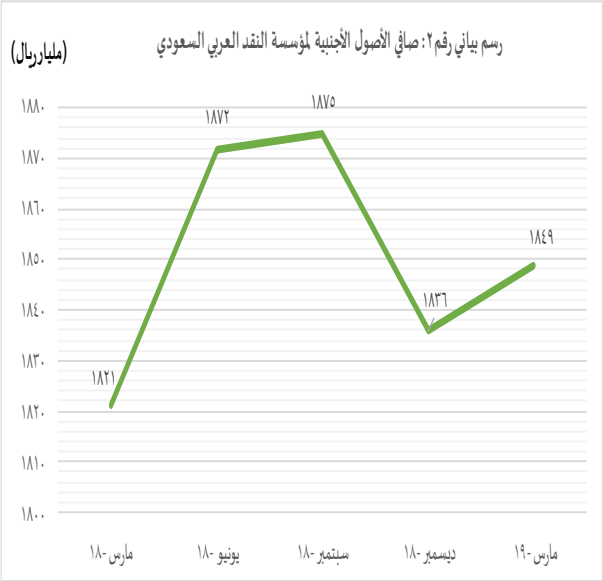

الأوراق المالية في الخارج بنسبة ٢,٤ في المئة (٢٨,٢ مليار ريال). وفي المقابل، انخفض النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبه ٣,٠ في المئة (١٨,٥ مليار ريال) لتبلغ ٦٠٧,٣ مليار ريال، وانخفض رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,١ مليون ريال) ليبلغ ٣٠,٣ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١,٦ مليار ريال.

رسم بياني رقم٣: الأصول الاحتياطية

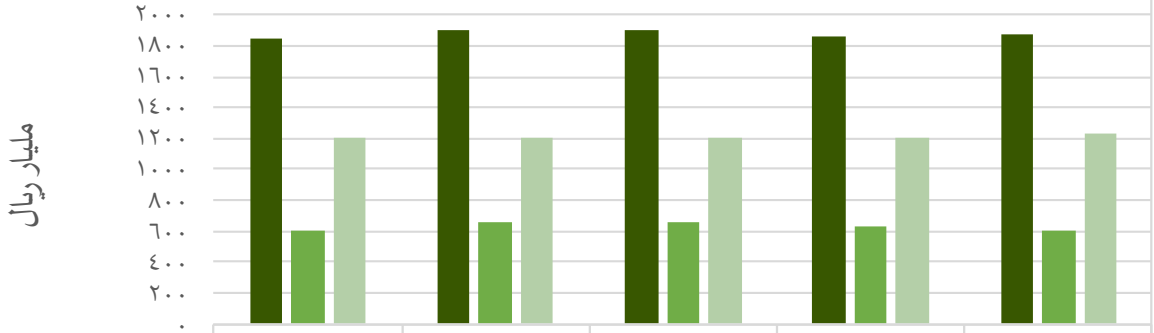

	مارس-١٨	يونيو-١٨	سبتمبر-١٨	ديسمبر-١٨	مارس-١٩
إجمالي الأصول الاحتياطية	١٨٥٠,٢	١٨٩٩,٨	١٩٠٢,٠	١٨٦٢,٢	١٨٧٣,٣
نقد أجنبي وودائع في الخارج	٦٠٥,٦	٦٥٩,٩	٦٥٩,٦	٦٢٥,٨	٦٠٧,٣
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١٢٠٦,٥	١٢٠٣,٠	١٢٠٤,٨	١١٩٨,٣	١٢٢٦,٥

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

٤-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٢,٠ في المئة (٣٢,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٢٨,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (٢٤,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا سنويًا نسبته ١,٧ في المئة (٢٧,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م، يتضح انخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة ٠,٤ في المئة (٤,٤ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٠٣٣,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٥ في المئة (١٥,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢,٢ في المئة (٢٢,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٣,١ في المئة (١٣,٥ مليار ريال) لتبلغ ٤٢٥,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (١٢,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين شهدت انخفاضًا سنويًا نسبته ١,١ في المئة (٤,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضًا بنسبة ٧,٩ في المئة (١٤,٥ مليار ريال) لتبلغ ١٦٩,٨ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٠ في المئة (٣,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٦,٣ في المئة (١٠,١ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٤).

٤-٢ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م حوالي ٢٣٦٤,٢ مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة ٠,٠٤ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته ١,٤ في المئة (٣٢,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤,٥ في المئة (١٠١,٨ مليار ريال).

٤-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ٣,٦ في

رسم بياني رقم ٤: الودائع المصرفية حسب النوع

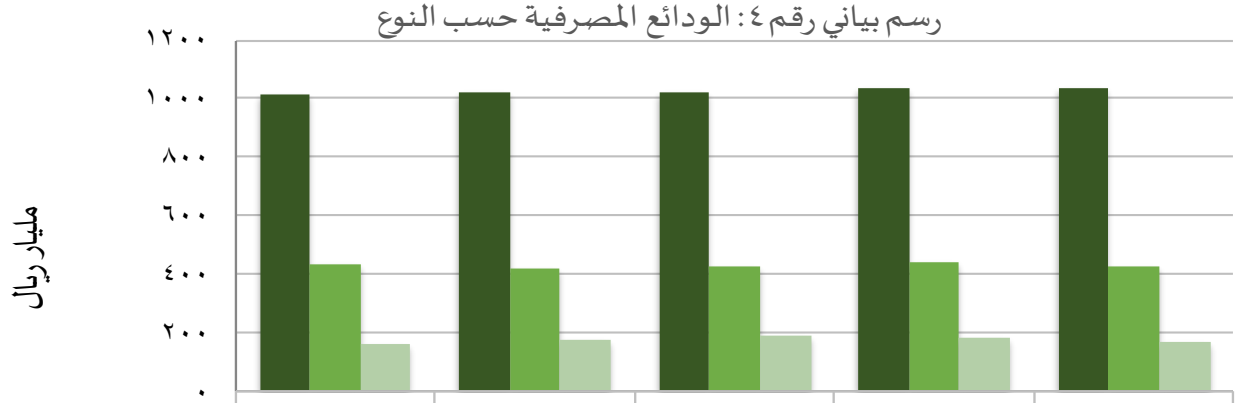

	مارس - ١٨	يونيو - ١٨	سبتمبر - ١٨	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩
الودائع تحت الطلب	١٠١١,٠	١٠١٩,٤	١٠٢٢,٣	١٠٣٧,٨	١٠٣٣,٤
الودائع الزمنية والإدخارية	٤٣٠,١	٤٢٠,٤	٤٢٦,٣	٤٣٩,٠	٤٢٥,٥
الودائع الأخرى شبه النقدية	١٥٩,٦	١٧٤,٥	١٨٧,٩	١٨٤,٣	١٦٩,٨

المئة (٨,١ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٢١٣,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد انخفاضًا سنويًا نسبته ٠,٤ في المئة (٠,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من العام ٢٠١٩م ما نسبته ٩,٠ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته ٩,٤ في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ١٦,٣ في المئة (١٥,٦ مليار ريال) لتبلغ حوالي ١١١,١ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ١٨,١ في المئة (١٤,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهدت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٥٩,٧ في المئة (٤١,٥ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته ٤,٧ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته ٤,٠ في المئة في نهاية الربع السابق. وانخفض صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٨,٨ في المئة (٢٣,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٠١,٩ مليار ريال مقارنةً بانخفاض نسبته ١٠,٧ في المئة (١٥,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضًا سنويًا نسبته ٢٩,٣ في المئة (٤٢,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٥).

٤-٤ مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٢,٧ في المئة (٤٨,٤ مليار ريال) لتبلغ ١٨٣٥,٣ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٠,٠١ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة ٦,٥ في المئة (١١٢,٠ مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى ١١٢,٧ في المئة مقارنة بنسبة ١٠٧,٦ في المئة في نهاية الربع السابق.

٤-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١,٠ في المئة

رسم بياني رقم ٥: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية

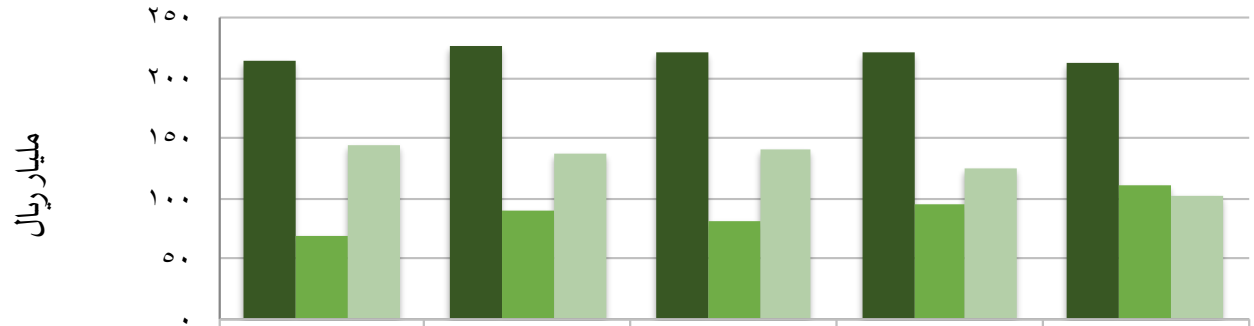

	مارس - ١٨	يونيو - ١٨	سبتمبر - ١٨	ديسمبر - ١٨	مارس - ١٩
الأصول الأجنبية	٢١٣,٨	٢٢٧,١	٢٢١,٤	٢٢١,١	٢١٣,٠
المطلوبات الأجنبية	٦٩,٥	٩٠,٢	٨٠,٨	٩٥,٥	١١١,١
صافي الأصول الأجنبية	١٤٤,٣	١٣٦,٩	١٤٠,٦	١٢٥,٦	١٠١,٩

(١٤,٧ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٤٤٩,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٥ في المئة (٦,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٠ في المئة (٤٢,٢ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. كما ارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م إلى ٨٩,٠ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٦,٤ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٩,٦ في المئة (٣٣,٦ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٨٥,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٧,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢٢,١ في المئة (٦٩,٨ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م إلى حوالي ٢٣,٧ في المئة مقارنة بنسبة ٢١,٢ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

رسم بياني رقم٦: مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

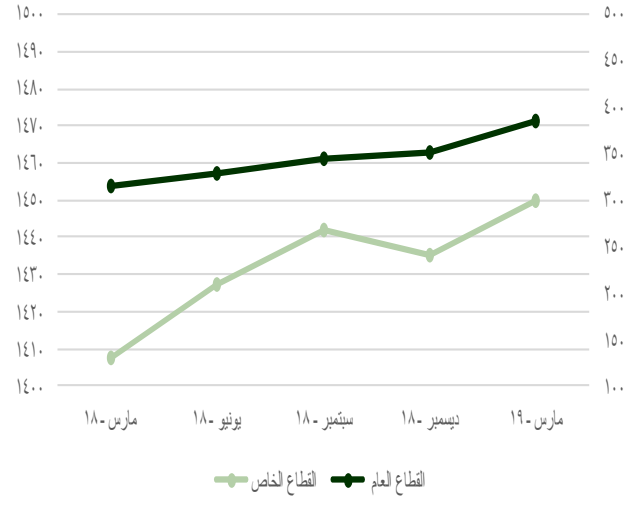

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته ٠,٥ في المئة (٢,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤٩٦,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,١ في المئة (٠,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق الائتمان المصرفي متوسط الأجل ارتفاعًا نسبته ٢,٤ في المئة (٥,٥ مليار ريال) ليبلغ ٢٣٠,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٥ في المئة (٥,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعًا نسبته ١,٣ في المئة (٩,١ مليار ريال) ليبلغ ٧١٦,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٣ في المئة (١,٨ مليار ريال) في الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٤-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١,٢ في المئة (١٧,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٤٤٢,٩ مليار ريال، مقارنة انخفاض نسبته ٠,٣ في المئة (٤,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٦ في المئة (٤٩,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٢٣,٣ في المئة (١٢,٠ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٧,٠ في المئة (٦,٨ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٦,٧ في المئة (٢,٩ مليون ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٥,٨ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، وللقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٥,٤ في المئة (٢,٥ مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة ٤,٣ في المئة (١,٦ مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ١,٦ في المئة (٢,٨ مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة ٠,٥ في المئة (٣,٢ مليار

ريال). في حين انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الخدمات بنسبة ٥,٣ في المئة (٤,١ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ٤,٠ في المئة (١١,٢ مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٢,٥ في المئة (٠,٥ مليار ريال).

٤-٥ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٥,٤ في المئة (٤٦,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٣٥٠,٧ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٧ في المئة (١٤,٩ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٣,٣ في المئة (١١,١ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م إلى ٢١,٥ في المئة مقارنة بما نسبته ١٨,٣ في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الأول من عام ٢٠١٩م حوالي ١٣,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ١١,٩ مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته ١٦,٦ في المئة (٢,٠ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٩ في المئة (٠,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ ٢٠٨٤ فرعًا في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م، أي بزيادة قدرها فرعًا واحدًا مقارنة بالربع السابق، وارتفع عدد الفروع بمقدار ٨ فروع مقارنةً مع الربع المقابل من العام السابق.

٤-٦ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

٤-٦-١ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٥,٠ في المئة (٣٩,٣ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٧٤٤,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢١,٥ في المئة (١٣٨,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته ٠,٣ في المئة (٢,٠ مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ ارتفاعه بنسبة ٧,٣ في المئة (٧,٩ مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من العملاء بنسبة ٣,٦ في المئة (٣,٨ مليار ريال). وانخفضت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة ٣٨,٣ في المئة (١١,٧ مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ١٣,٣ في المئة (١٩,٥ مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٥,١ في المئة (١٩,٩ مليار ريال)، (رسم بياني رقم ٧).

٤-٦-٢ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٤,٧ في المئة (٣٤,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ٦٩٣,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٥ في المئة (١٠٣,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات ارتفاعًا سنويًا نسبته ٧,٥ في المئة (٤٨,٥ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لمؤسسة النقد بنحو ٦٦٤,٥ في المئة (٣,١ مليار ريال)، والمبيعات لمصارف داخل المملكة بنسبة ١٠,٨ في المئة (٩,٠ مليار ريال). في حين انخفضت المبيعات للوزارات والبلديات بنسبة ٧٧,٤ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، والمبيعات لجهات حكومية بنسبة ١٥,٣ في المئة (٣,٢ مليار ريال)، والمبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة ٧,٩ في المئة (٢١,٦ مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٧,٧ في المئة (١٩,٩ مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب) بنسبة ١,٩ في المئة (١,٧ مليار ريال)، (رسم بياني رقم ٧).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

ارتفعت قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام ٢٠١٨م بنسبة ٢١,٩ في المئة لتبلغ نحو ٢٩٠,٨ مليار ريال مقارنةً بنحو ٢٣٨,٥ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بنحو ٢٥,٦ في المئة لتبلغ ٢٢٩,٥ مليار ريال، وارتفعت الصادرات الأخرى بنحو ١٠,٠ في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ ٦١,٣ مليار ريال. كما انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الرابع من عام ٢٠١٨م بنسبة ٤,٢ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٧م لتبلغ نحو ١٢٢,٨ مليار ريال.

ميزان المدفوعات

٥-١ الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨م مقداره ٦٩,٥ مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره ٢٥,٠ مليار ريال في الربع الرابع من عام ٢٠١٧م. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره ٩٨,١ مليار ريال مقارنةً بفائض قدره ٥١,٩ مليار في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره ١٧٨,٢ مليار ريال وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية بنسبة ٢١,٩ في المئة لتبلغ ٢٩٠,٨ مليار ريال مقارنةً بحوالي ٢٣٨,٥ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، وانخفاض الواردات السلعية (فوب) بنسبة ٤,٣ في المئة لتبلغ ١١٢,٦ مليار ريال مقارنة بنحو ١١٧,٧ مليار ريال في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م، بالرغم من ارتفاع عجز حساب الخدمات من ٦٩,٠ مليار ريال في الربع الرابع من عام ٢٠١٧م إلى ٨٠,١ مليار ريال في الربع الرابع من عام ٢٠١٨م. فيما انخفض فائض ميزان الدخل الأولي في الربع الرابع من عام ٢٠١٨م إلى نحو ٤,٤ مليار ريال مقابل حوالي ٩,٨ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة ٩,٧ في المئة ليصل إلى حوالي ٣٣,١ مليار ريال مقابل ٣٦,٦ مليار ريال في الربع الرابع من العام السابق.

رسم بياني رقم ٧: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الاجنبي

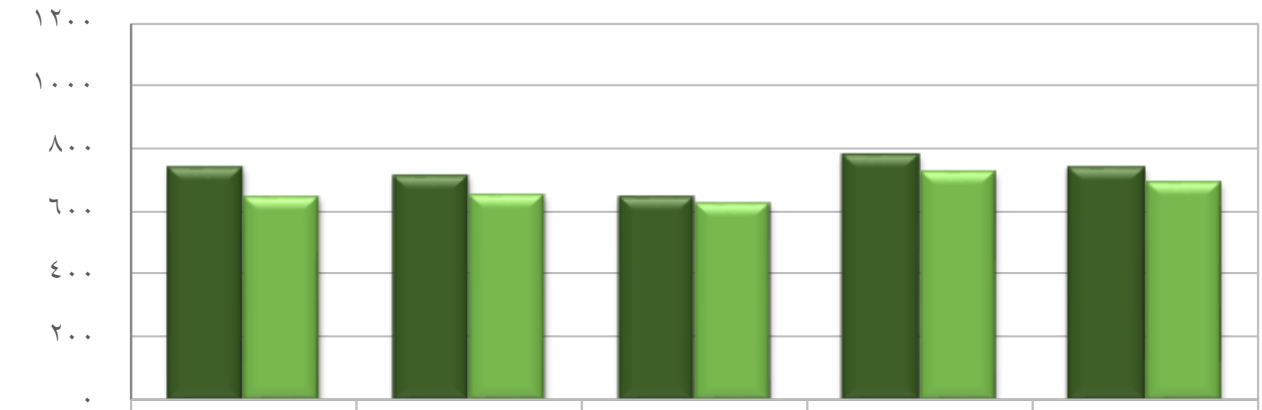

	مارس-١٨	يونيو-١٨	سبتمبر-١٨	ديسمبر-١٨	مارس-١٩
مشتريات	٧٤١,٩	٧١٦,١	٦٤٤,٩	٧٨٣,٣	٧٤٤,٠
مبيعات	٦٤٥,٣	٦٥١,٣	٦٢٥,٤	٧٢٨,٣	٦٩٣,٨

٥-٢: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨ م تدفقًا للخارج بقيمة ٢,٢ مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو ١,٧ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

٥-٣: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨م بقيمة ٤٦,٩ مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ ٥٠,٠ مليار ريال عن قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل والتي قدرت بحوالي ٣,١ مليار ريال. كما ارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ ٣٠,٩ مليار ريال، مقابل انخفاض بمبلغ ٢٢,٢ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ ٢٣,٧ مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ ٣٦,٥ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية انخفاضاً بمبلغ ٣٩,٨ مليار ريال في الربع الرابع من عام ٢٠١٨م مقابل ارتفاع بمبلغ ٤٢,٠ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ ٤٠,٣ مليار ريال (الناتج من انخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ ٦,٥ مليار ريال وانخفاض بند عملة وودائع بمبلغ ٣٣,٩ مليار ريال) مقابل ارتفاع بمبلغ ٤٣,١ مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق (الناتج من ارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ ١٣,٩ مليار ريال وارتفاع بند عملة وودائع بمبلغ ٢٩,٢ مليار ريال).

سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

٦-١ نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٥,١ في المئة (٠,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٢٤٤٧,٢ مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة ١١٧٦٧,٩ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي ٦٦٩,٢ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١٧١٠,٣ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٦,٤ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٠٧٢٦,٨ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٧,١ في المئة عن الربع السابق.

٦-٢ مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م ما يقارب ٥٣٢,٩ مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها ١٨٣,٥ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م نحو ٣٢٦,١ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٦٤ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي ١٨,٧ ألف جهاز في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو ٣٠,١ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م حوالي ٣٦٣,٨ ألف جهاز.

٦-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الأول من عام ٢٠١٩م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ٨٧٤ ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت ١٠١,٣ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ٧٦٩ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٦٦,١ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي ١٠٦ آلاف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٣٥,١ مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعًا ربعيًا في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٢,٧ في المئة ليبلغ ٨٨١٩ نقطة، مقارنةً بانخفاض نسبته ٢,٢ في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٢,١ في المئة مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٦,١ في المئة ليبلغ حوالي ٧,٦ مليار سهم، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢٧,٧ في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة انخفاضًا سنويًا نسبته ٣٠,٩ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام ٢٠١٨م. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٨,٩ في المئة لتبلغ نحو ١٧٧ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢٣,٠ في المئة خلال الربع السابق، وسجلت انخفاضًا سنويًا نسبته ٢٥,٤ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١٢,٣ في المئة لتبلغ ٢,١ مليار ريال مقارنةً بانخفاض بلغت نسبته ٢,١ في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة ١١,٦ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م انخفاضًا نسبته ١,٩ في المئة ليبلغ حوالي ٧,٢ مليون صفقة، مقارنةً بارتفاع نسبته ٤٠,٥ في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته ١٣,٩ في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم ٨).

ثامنًا: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٧,١ في المئة (٧,٩ مليار ريال) ليبلغ ١١٩,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٥,١ في المئة (٦,٠ مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق انخفاضًا سنويًا نسبته ٠,٣ في المئة (٠,٣ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ انخفاض الأصول المحلية في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ١١,٣ في المئة (١٠,٦ مليار ريال) لتبلغ ٨٣,٠ مليار ريال، مقارنةً

رسم بياني رقم٨: مؤشر سوق الأسهم

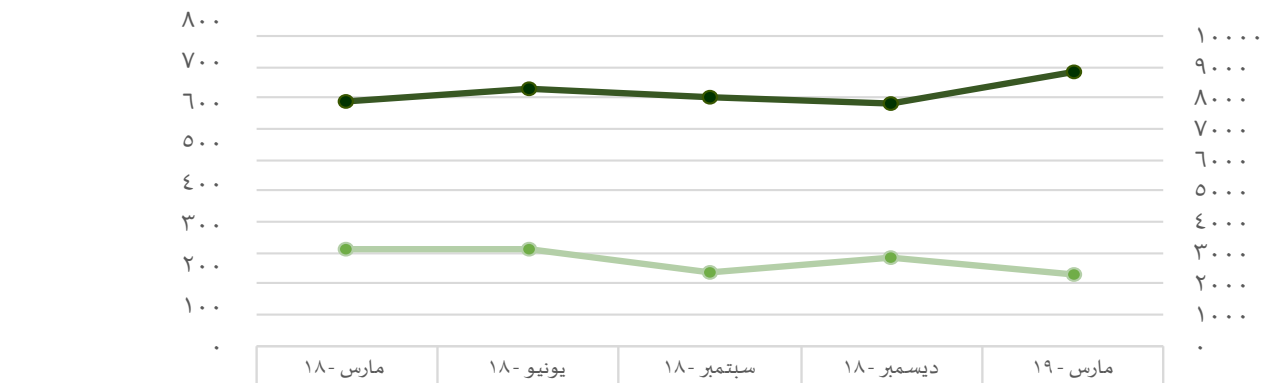

	مارس -١٨	يونيو -١٨	سبتمبر -١٨	ديسمبر -١٨	مارس -١٩
مؤشر سوق الاسهم	٧٨٧١	٨٣١٤	٨٠٠٠	٧٨٢٧	٨٨١٩
قيمة الاسهم المتداولة	٢٣٧	٢٣٨	١٧٧	٢١٨	١٧٧

المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية.

بانخفاض نسبته ٩,٠ في المئة (٩,٣ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت الأصول المحلية انخفاضًا سنويًا نسبته ١٢,٦ في المئة (١١,٩ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م ارتفاعًا نسبته ١٠١,٧ في المئة (١٨,٥ مليار ريال) لتبلغ ٣٦,٧ مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته ٢٢,٢ في المئة (٣,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته ٤٦,١ في المئة (١١,٦ مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الأول من عام ٢٠١٩م بنسبة ٧,٢ في المئة (٢٣,٨ ألف مشترك) ليبلغ نحو ٣٥٦,٤ ألف مشترك، مقارنةً بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٥,٧ ألف مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعًا سنويًا نسبته ٢٠,١ في المئة (٦١,٦ ألف مشترك) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أمّا بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فقد سجلت ارتفاعًا بنحو ثلاثة صناديق لتبلغ ٢٥٢ صندوق في الربع الاول من عام ٢٠١٩م مقارنةً بالربع السابق.

تاسعًا: مؤسسات الإقراض المتخصصة

إشارة إلى أحدث البيانات المتوفرة عن مؤسسات الإقراض المتخصصة، سجل إجمالي القروض القائمة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨م ارتفاعًا ربعيًا نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٣٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٣٠,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٣ في المئة (٠,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٨م انخفاضًا سنويًا نسبته ٠,٠٣ في المئة (٦,٢ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م. أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الرابع من عام ٢٠١٨م، فقد ارتفع بنسبة ٢٩,١ في المئة (١,٤ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١١٣,١ في المئة (٢,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته ٥,٢ في المئة (٠,٣مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م. وارتفع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الرابع من عام ٢٠١٨م بنسبة ١٢,٨ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٧ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضًا سنويًا نسبته ١٢,٣ في المئة (٠,٨ مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من عام ٢٠١٧م. وسجل صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٨م فائضًا بلغ ٨٤,٠ مليون، أي بارتفاع في نسبة الفائض بنسبة ١١٣,٦ في المئة مقارنة بالربع السابق.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨م، يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية العقارية بنسبة ٢٣٧,٩ في المئة (٠,٨ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ٤٠,٦ في المئة (٠,٢٤ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ٢٥,٢ في المئة (٠,١٣ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٦,٧ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق. في المقابل ارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ١١,١ في المئة (٠,٤٢ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٢٧٨,٦ في المئة (٢,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٤٧,٣ في المئة (٠,٠٦ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ١١٧,٦ في المئة (٠,٠٦ مليار ريال) في الربع السابق.

وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨م، يلاحظ انخفاض حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الزراعية بنسبة ٣٦,٩ في المئة (٠,١٢ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٨٤,٥ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في

الربع السابق، وارتفع حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية العقارية بنسبة ١٨,٧ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٩ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفاع حجم المبالغ المسددة إلى بنك التنمية الاجتماعية بنسبة ٣,٧ في المئة (٠,٠٨ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٠ في المئة (٠,١ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفع حجم المبالغ المسددة إلى صندوق التنمية الصناعية السعودي بنسبة ٣٣,٦ في المئة (٠,٥ مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٢ في المئة (٠,٠٥ مليار ريال) في الربع السابق.

عاشرًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م

- أصدرت المؤسسة ضوابط تملك البنوك وشركات التمويل العقاري للعقارات الواقعة في نطاق مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- وجهت المؤسسة جميع البنوك والمصارف بإتباع منهج متزن في تسويق المنتجات التمويلية عبر الوسائل التسويقية كافة وعدم التركيز على تسويق المنتجات التمويلية ذات الأغراض الاستهلاكية.
- شددت المؤسسة على جميع البنوك والمصارف بضرورة توعية عملاء البنوك عند التعامل بالنقد وتوعية العملاء بمخاطر حمل المبالغ النقدية الكبيرة والحث على استخدام الخدمات الالكترونية المختلفة عند التعامل بالنقد.
- واصلت المؤسسة رفع مستويات النضج في القطاع المالي لمواجهة التحديات السيبرانية، حيث تقرر رفع مستوى نضج البنوك والمصارف إلى مستوى النضج الرابع (Maturity Level 4).
- قررت المؤسسة الاكتفاء بتوقيع العميل مرة واحدة على آخر صفحة من اتفاقية فتح الحساب البنكي عوضًا عن التوقيع على جميع صفحات العقود والاتفاقيات التي يكون العميل طرفًا فيها.
- أصدرت المؤسسة تعليمات لجميع البنوك والمصارف في شأن حساب نسبة احتياطيات السيولة.
- أصدرت المؤسسة تعليمات لجميع البنوك والمصارف في شأن كيفية حساب نسبة الودائع النظامية.
- حدثت المؤسسة التعليمات المتعلقة بسعر الإقراض ما بين البنوك (SAIBOR) وشددت على العمل بموجب هذه التعليمات خلال فترة أقصاها ٣ أشهر من تاريخ ١٤٤٠/٥/١٧هـ.
- اعتمدت المؤسسة المبادئ التوجيهية والتشغيلية للبنوك التي تقوم بنشاط المتعامل الأولي في سوق الأوراق المالية الحكومية والتي يجب على البنوك التي ترغب القيام بنشاط المتعامل الأولي الالتزام بها.
- أتاحت المؤسسة تغيير ساعات عمل فروع البنوك الموجودة في مقار الجهات الحكومية أو الملاصقة لها وفق ضوابط محددة.
- استثنت المؤسسة من قواعد تجميد الحسابات البنكية العمالة حاملي بطاقات الرواتب مسبقة الدفع في بعض الشركات المتعثرة.
- أصدرت المؤسسة القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية المتضمنة الإطار النظامي والحد الأدنى لمتطلبات مزاولة نشاط تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال وكلاء نيابة عن البنوك والمصارف بهدف تعزيز الشمول المالي في المملكة، وتوسيع انتشار الخدمات المصرفية.
- أكدت المؤسسة على البنوك والمصارف وشركات التمويل سرعة الرفع بالمعلومات الائتمانية المتوافرة لديها مع شركة بيان للمعلومات الائتمانية.

- أكدت المؤسسة على الإبلاغ عن الحسابات التي لا تتوافق حركتها مع دخول أصحابها وأجورهم.
- استثنت المؤسسة عملاء فروع البنوك والمصارف المسافرين إلى خارج المملكة فقط من تقديم الهوية الوطنية.
- أكدت المؤسسة على الالتزام بأحكام نظامي التمويل العقاري، والايجار التمويلي ولائحتهما التنفيذيتين والتعليمات الصادرة في شأنها.

الحادي عشر: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩م

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على النموذج الاسترشادي لاتفاقية التعاون الجمركي المشترك بين الهيئة العامة للجمارك في المملكة العربية السعودية والسلطات الجمركية المختصة في الدول الأخرى للاعتراف المتبادل ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد لدى كل منهما.
- قرر مجلس الوزراء انضمام المملكة إلى آلية التعاون بين الإدارات الضريبية في مبادرة الحزام والطريق بصفة (مراقب).
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترخيص لبنك (ستاندرد تشارترد) بفتح فرع له في المملكة ، وتفويض معالي وزير المالية بالبت في أي طلب لاحق بفتح فروع أخرى للبنك في المملكة، على أن يلتزم البنك في مزاولته الأعمال المصرفية بالأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة، وأن تنسق مؤسسة النقد العربي السعودي مع البنك لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة لذلك.
- قرر مجلس الوزراء إنشاء هيئة عامة للتجارة الخارجية ذات شخصية اعتبارية تسمى (الهيئة العامة للتجارة الخارجية).
- قرر مجلس الوزراء التأكيد على أن مؤسسة النقد العربي السعودي هي الجهة المختصة نظامًا بتشغيل نظم المدفوعات والتسوية المالية وخدماتها في المملكة، ومراقبتها، والإشراف عليها، ولها إصدار القواعد والتعليمات والتراخيص بحسب المعايير التي تطبقها المؤسسة في هذا الشأن.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.
- قرر مجلس الوزراء إعادة تشكيل لجنتي الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية في محافظة جدة ومدينة الدمام لمدة ثلاث سنوات.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام المنافسة.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترتيبات التنظيمية لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
- قرر مجلس الوزراء استمرار صرف بدل (طبيعة عمل) بنسبة (٢٠%) من راتب أول درجة في المرتبة لمن يمارس أعمالًا رقابية أو التحقيق من منسوبي هيئة الرقابة والتحقيق – لمدة خمس سنوات اعتبارًا من تاريخ ٢٤ / ٥ / ١٤٤٠هـ، وفق الضوابط المحددة بالاتفاق بين وزارة الخدمة المدنية وهيئة الرقابة والتحقيق.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم مركز الإسناد والتصفية.

مؤسسة النقد العربي السعودي

Saudi Arabian Monetary Authority

لا إله إلا الله وحده